# وثائق تكشف فسادا بالملايين من حساب صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بعدن

## سحب عشرات الملايين بتوجيهات رئيس المحكمة الإدارية

## مستحقات طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ذهبت أدراج الرياح

Republic of Yemen
Ministry Social Affairs and Labor
Minister's Office

قرار وزاري رقم ( ٢ ) لسنة ٢٠١٧م
بشأن تكليف مدير تنفيذي لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين

- وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .
- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .
- وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١ بشأن الخدمة المدنية .
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ( ٤٩ ) لسنة ٢٠١٦م بتعيين رئيساً لمجلس الوزراء .
- وعلى القرار الجمهوري رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٧م بتعيين وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل .
- وعلى القانون رقم ( ٢ ) لعام ٢٠٠٢م بشأن صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.
- وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩) لعام ٢٠١٧م
- ولما تقتضيه مصلحة العمل .

قـــرر

- مادة رقم ( ١ ) :- يكلف الأخ / نزار علي ابراهيم الجاوي مديراً تنفيذياً لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين .
- مادة رقم ( ٢ ) :- يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذ ذلك .

صدر بديوان عام الوزارة
بتاريخ : / /
الموافق :
د/ ابتهاج عبدالقادر الكمال
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل



الأخ/ وزير المالية،
المحترم
تحية طيبة،،،
مرفق بهذا صورة رسالة الأخت/ وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، رقم (248) بتاريخ 2020/5/12م، المتضمنة طلب تجميد حساب صندوق رعاية وتأهيل المعاقين حتى لا يتم العبث بأموال الصندوق واستغلال الوضع الراهن. كما هو موضح بالمرفق..../.
يتم التوجيه بتجميد حساب الصندوق حسب مقترح الأخت/ وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.../.
وتكرماً،،،
د. معين عبدالملك سعيد
رئيس مجلس الوزراء

"الأمناء" تقرير خاص:

كل دول العالم تهتم بذوي الاحتياجات الخاصة أو "أصحاب الهمم" ولأن بلادنا وضعها استثنائي فحتى الفساد مختلف، ولكن المؤسف بأن يتم نهب أموال الصندوق وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ممن يفترض أنهم يحفظون حقوقهم ويدافعون عنها.

وأكدت وثائق، تم العثور عليها، بأن صندوق رعاية وتأهيل المعاقين شهد فسادًا تجاوز ستين مليون ريال، بطرق عبثية ومخالفة للقانون، من قبل القائم بأعمال رئيس صندوق رعاية وتأهيل المعاقين السابق محمد قائد الشاعري، رغم أن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة ابتهاج الكمال أصدرت بحقه إيقافًا عن العمل وإحالته للتحقيق، بقرار رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٩م لعدة أسباب، أبرزها: تسريب وثائق رسمية ونشرها، والتحريض على التدخل في عمل الوزارة، وعدم تسليم العمل للمدير التنفيذي، ورفض التوجيهات الصادرة من رئيس مجلس الإدارة. لكنه لم يتوقف عن العمل ولم يسلم العمل للمدير المعين بقرار من رئيس الوزراء نزار علي الجاوي، حيث تم تعيينه مديرا عاما للصندوق عام ٢٠١٧م، وكان له الفضل الأول بعد الله في تأسيسه الصندوق من الصفر وتحويل مركزه الرئيسي إلى عدن بدلا من صنعاء، وبشهادة الكثير فقد حقق إنجازات رائعة، إلا أنها حصلت له ظروف قهرية منها مرض والده، وطلب إعفاء من العمل، ولكن بعد خروجه عن العمل تغيرت الكثير من حيثيات الصندوق وساء العمل فيه مما دفع بوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل على الإصرار على عودته وإصدار قرار بعودته من رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، إلا أن قرار دولة رئيس الوزراء لم يجد قبولا عند القائم بالأعمال حيث رفض التسليم ولم يسمح له بالدخول إلى مقر صندوق رعاية وتأهيل المعاقين الكائن في مديرية المنصورة.

### فساد موثق

بحسب الوثائق التي تحصلت عليها "الأمناء"، فأن هناك عشرات الملايين سُحبت بتوجيهات من قبل رئيس المحكمة الإدارية القاضي خليل عبداللطيف، وبتوقيع محمد قائد الشاعري فقط، وهذا مخالف للقانون، حيث أن الكل يدرك بحسب القوانين والإجراءات المالية واللوائح المتبعة والمعمول بها بأنه لا يستطيع المدير العام أو من ينوبه صرف الشيكات بتوقيع واحد، أي توقيعه فقط، فمن الضروري وجود توقيع المدير المالي والمصادقة على الإجراءات المالية والتقييد في السجلات المالية وأيضا مراجعة وفحص مدير المراجعة الداخلية ومصادقة رئيس مجلس الإدارة في الصندوق، وبعد استيفاء كل هذه الخطوات يتم السحب، ولكن ما حدث لم يكن سوى توجيهات رئيس المحكمة الإدارية وتوقيع القائم بأعمال مدير عام الصندوق السابق محمد قائد الشاعري، وتم سحب أكثر من ٣٧ مليون ريال مرتبات الموظفين والمعاقين ومستحقات جمعيات المعاقين بتاريخ ٧ يوليو ٢٠٢٠، إلا أنه وبحسب التقرير الذي أعده مدير إدارة المراجعة الداخلية أياد علي محمد طحبر، ومدير الشؤون المالية لصندوق المعاقين محمد سعيد عبدالقيوم، والذين بعثوا به إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رئيس مجلس إدارة صندوق رعاية و تأهيل المعاقين أشاروا فيه إلى أنهم وجدوا وثائق تثبت وجود صرف من أموال الصندوق مخالفة للقانون، وحدوث خروقات وتجاوزات مالية تجاوزت ١٦ مليون ريال، وتم تفصيلها في التقرير على النحو التالي: قيام القائم بأعمال مدير الصندوق سابقا محمد قائد بتجميد صرف مستحقات عدد من الموظفين، أبرزهم: رئيس مجلس الإدارة والمستشار والمدير المالي، ومدير المراجعة الداخلية، ومدير فرع الصندوق بعدن، بإجمالي شهري قدره ( ٩١٩,٠٦٠) ريالا، وبإجمالي الفترة من أبريل- يوليو ٢٠٢٠ م بمبلغ ( ٣,٦٧٦,٢٤٠) ريالا.

إضافةٍ إلى ( ١١مليون و ٣٧١ ألفًا و ٣٤٠ ريالًا) صرفها تحت مسمى رواتب موظفين خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٩ وحتى مارس ٢٠٢٠م، رغم أنه يدرك بأن الموظفين استلموا رواتبهم خلال تلك الفترة، وبعد التأكد من مصرف الكريمي تم العثور على وثائق تؤكد أن المبلغ لم يرسل لأي موظف باستثناء محمد قائد الذي راتبه لا يتجاوز مائتي ألف ريال، إلا أنه وبحسب كشف التحويلات عمل لنفسه أكثر من ٥٨٠ ألف ريال، أما المسؤول المالي الأخ حلمي حسين سلام والذي راتبه لا يتجاوز مائة ألف ريال فقد تم تحويل له من حساب الصندوق أكثر من مليون وتسعمائة ألف عن الأشهر منذ ديسمبر ٢٠١٩ وحتى يوليو ٢٠٢٠م، وكذا قام بزيادة مستحقات الصندوق الشهرية عن المبلغ المعتمد بمبلغ (٤٨٥ ألفا و ٣٢٨) ريالا شهريا، وإجمالي الزيادة عن الفترة منذ أبريل حتى يوليو ٢٠٢٠م قدرها مليون و ٩٤١ ألفا و ٣١٢ ريالا.

وذكر التقرير بأن محمد قائد قام بصرف مستحقات الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة للفصل الأول للعام الدراسي ٢٠٢٠ م بمبلغ وقدره ١٨ مليون و ٩٧٥ ألف ريال، بالمخالفة للإجراءات الإدارية المتبعة والمعمول بها منذ إنشاء الصندوق، حيث يقع على عاتق فروع الصندوق استلام وثائق الطلاب ومراجعتها ومن ثم رفع ذلك للمركز الرئيسي لإقرار الصرف، إلا أن عملية الصرف تمت دون الرجوع إلى الفروع ودون معرفة عدد المستفيدين وصحة البيانات وقانونية الصرف، مع العلم بأنه قد تم صرف مستحقات الطلاب للفصل الأول للعام الدراسي ٢٠٢٠م وفقا للقانون ومراجعتها من قبل الوزارة وتم الصرف لـ ١٦٢ طالبا بمبلغ إجمالي ٧ مليون و ٧٠٠ ألف ريال، بالإضافة إلى قيامه بصرف تكاليف خدمات طبية لمستشفى البريهي بمبلغ إجمالي وقدره ٤ مليون و ٣٧١ ألفا و ٦٧٠ ريالا دون معرفة تفاصيل وصحة استحقاق هذه المبالغ ولم تتم الإجراءات عبر الفرع على غرار مستحقات الطلاب.

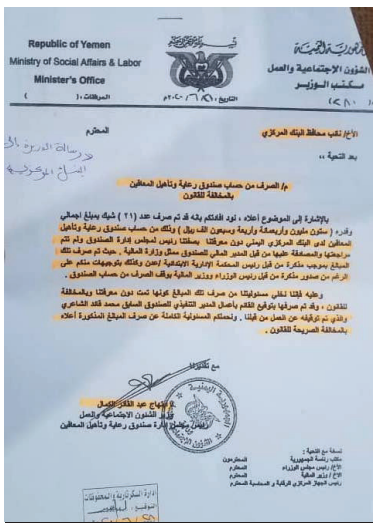

Republic of Yemen
Ministry of Social Affairs & Labor
Minister's Office

الأخ/ نائب محافظ البنك المركزي
المحترم
بعد التحية ،،
م/ الصرف من حساب صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بالمخالفة للقانون
بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، نود المكاتبة بأنه قد تم صرف عدد ( ٢١ ) شيك بمبلغ إجمالي وقدره ( ستون مليون وأربعمائة وثلاثة وسبعون الف ريال ) وذلك من حساب صندوق رعاية وتأهيل المعاقين لدى البنك المركزي اليمني دون معرفتنا بمطلقا رئيس لمجلس إدارة الصندوق وتم تم مراجعتها والمصادقة عليها من قبل المدير المالي للصندوق ممثل وزارة المالية ، حيث تم صرف تلك المبالغ بموجب مذكرة من قبل رئيس المحكمة الإدارية الابتدائية /عدن وكذلك بتوجيهات منكم على الرغم من صدور مذكرة من قبل رئيس الوزراء ووزير المالية بوقف الصرف من حساب الصندوق .
وعليه فإننا نخلي مسئوليتنا من صرف تلك المبالغ كونها تمت دون معرفتنا وبمخالفة للقانون ، وقد تم صرفها بتوقيع القلم بأصل المدير التنفيذي للصندوق السابق محمد قائد الشاعري والذي تم تكليفه عن العمل من قبلنا ، ولعدم المسئولية الكاملة عن صرف المبالغ المذكورة أعلاه بالمخالفة الصريحة للقانون .
مع تقديري
د. ابتهاج عبد القادر الكمال
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
رئيس مجلس إدارة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين
نسخة مع التحية :
مكتب رئيسة الجمهورية
الأخ/ رئيس مجلس الوزراء
الأخ/ وزير المالية
رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المحترم

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Finance
وزارة المالية
الجمهورية اليمنية
وزارة المالية
الصادر رقم
التاريخ
الأخ/ محافظ البنك المركزي
المحترم
بعد التحية والتقدير:
الموضوع / تجميد حساب صندوق رعاية وتأهيل المعاقين رقم (103- 10283-1001)
نهديكم وزارة المالية اطيب التحايا متمنيه لكم مزيداً من النجاح في مهامكم العملية.
بالاشارة إلى الموضوع أعلاه وتعلقاً على توجيهات دولة الأخ/ رئيس مجلس الوزراء رقم (و ر/ 651) وتاريخ 16/ 5/ 2020م، والمتضمنة تجميد حساب صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بموجب طلب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، ولما تقتضيه المصلحة العامة حفاظاً على المال العام، وحتى لا يتم العبث بأموال الصندوق استغلالاً لوضع الراهن ونتماً لتمرير أي صرف مشبوه من الحساب، نفاد لوجود خلافات بإدارة الصندوق.
وعليه:
يتم تجميد حساب صندوق رعاية تأهيل المعاقين رقم (103-10283-1001) وإيقاف السحب عنه.
وتقبلوا تحياتي،،،
وزير المالية
سالم صالح بن بريك
نسخة مع التحية:
- مكتب رئيس الوزراء
- وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
- رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

## إجراءات استباقية

رغم أن وزير الشؤون الاجتماعية، الدكتورة ابتهاج الكمال، قد بعثت إلى دولة رئيس مجلس الوزراء د.معين عبدالملك في ١٢ مايو ٢٠٢٠م بشأن تجميد حساب صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، جاء فيها: "نظرا لما تقتضيه المصلحة العامة وحفاظا على المال العام وعدم إعطاء فرصة للعبث بأموال الصندوق واستغلال الوضع الراهن لتمرير أي صرف مشبوه من حساب الصندوق، فإننا نرجو التوجيه للبنك المركزي بتجميد حساب الصندوق ومنع الصرف من الحساب المذكور حتى يتم حل الإشكاليات الإدارية الموجودة بالصندوق".

استجاب دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك لطلب الوزيرة، وبدوره أصدر توجيهات إلى وزير المالية مرفقا صورة من رسالة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وتم خلال الرسالة التوجيه بتجميد حساب الصندوق حسب مقترح الوزيرة، ولم ينتهي الأمر هنا بل بعث وزير المالية سالم صالح بن بريك رسالة إلى محافظ البنك المركزي جاء فيه: "عطفا على توجيهات دولة الأخ رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٢٠م المتضمنة تجميد حساب صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بموجب طلب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، ولما تقتضيه المصلحة العامة حفاظا على المال العام، وعليه يتم تجميد حساب صندوق رعاية وتأهيل المعاقين وإيقاف السحب".

اعتقد الجميع بأنه بعد هذه المراسلات الحكومية والتوجيهات الصارمة والصريحة بتجميد الحساب حتى يتم حل الإشكالية لن يتم سحب ريال واحد من أموال الصندوق، ولكن تم رمي كل هذه التوجيهات خلف الحائط وسُحبت عشرات الملايين من حساب الصندوق بقرار من رئيس المحكمة الإدارية القاضي خليل عبداللطيف، حيث وجه برسالة إلى محافظ البنك المركزي بصرف ( ٣٧ مليون و ٥٦٣ألف و ٨٤٠ ريال) بصورة مستعجله رواتب الموظفين والمعاقين ومستحقات جمعيات المعاقين، واعتبار الأخ محمد قائد الشاعري هو المدير التنفيذي لتسيير أعمال الصندوق وصرف كل الالتزامات المالية لنشاط الصندوق من مرتبات ومستحقات المعاقين والجمعيات وغيرها وفق أحكام وقرارات المحكمة الإدارية، مما أتاح الحكم لمحمد قائد التصرف بكل حرية والسحب من الحساب دون رقيب أو حسيب رغم أن الكل يدرك بحسب القوانين والإجراءات المالية واللوائح المتبعة والمعمول بها بأنه لا يستطيع المدير العام أو من ينوبه صرف الشيكات بتوقيع واحد، أي توقيعه فقط، فمن الضروري وجود توقيع المدير المالي والمصادقة على الإجراءات المالية والتقييد في السجلات المالية وأيضا مراجعة وفحص مدير المراجعة الداخلية ومصادقة رئيس مجلس الإدارة في الصندوق، وبعد استيفاء كل هذه الخطوات يتم السحب، ولكن ما حدث لم يكن سوى توجيهات رئيس المحكمة الإدارية وتوقيع القائم بأعمال مدير عام الصندوق رغم أنه قد صدر بحقه توجيهات بإيقافه عن العمل وإحالته للتحقيق إلا أنه ما زال يمارس عمله ومهامه بشكل طبيعي.

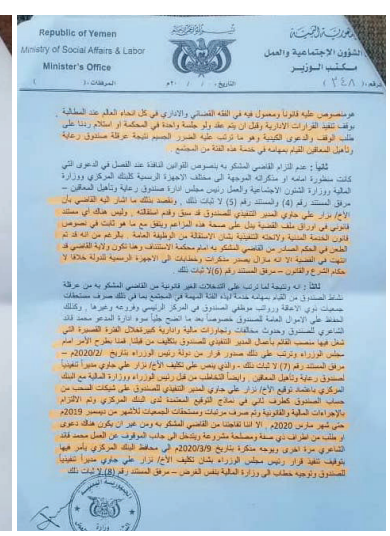

Republic of Yemen
Ministry of Social Affairs & Labor
Minister's Office
الشؤون الاجتماعية والعمل
مكتب الوزير
التاريخ / / ٢٠
الموافق
الرقم : ٢٤٨
من منصوص عليه قانوناً ومعمول فيه في الفقه القضائي والاداري في كل انحاء العالم عند المطالبة بوقف تنفيذ القرارات الادارية وقبل ان يتم عقد ولو جلسة واحدة في المحكمة او استلام ردنا على طلب الوقف والدعوى الكبيرة وهو ما ترتب عليه الضرر الجسيم النتيجة عرقلة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين القيام بمهامه في خدمة هذه الفئة من المجتمع .
ثالثاً : عدم التزام القاضي المشكو به بنصوص القوانين النافذة عند الفصل في الدعوى التي كانت منظورة امامه او مشاركته الوجهة الى مختلف الاجهزة الرئيسة للبنك المركزي ووزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رئيس مجلس ادارة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين – مرفق المستند رقم (4) والمستند رقم (5) لا ثبات ذلك . ونعتمد بذلك ما اشار اليه القاضي بان الأخ/ نزار علي جاوي المدير التنفيذي للصندوق قد سبق رفعه استقالته . وليس هناك اي مستند قانوني في اوراق ملف القضية يدل على صحة هذه المزاعم ويثبت مع ما هو ثابت في نصوص قانون الخدمة المدنية واللائحة التنفيذية بشأن الاستقالة من وظيفة عامة . بالرغم من انه قد اكد القاضي في حكم المصادر من القاضي المشكو به امام محكمة الاستئناف وهنا تكون ولاية القاضي قد انتهت في القضية الا انه مازال يصدر حكومات ومخاطبات الى الاجهزة الرئيسية لدولة خلافا لا حكام الشرع والقانون – مرفق المستند رقم (6) لا ثبات ذلك
رابعاً : انه ونتيجة لما ترتب على التدخلات الغير قانونية من القاضي المشكو به من عرقلة نشاط الصندوق من القيام بمهامه خدمة لهذه الفئة المهمة في المجتمع بما في ذلك صرف مستحقات جمعيات ذوي الاعاقة ورواتب موظفي الصندوق في المركز الرئيسي وفروعه وغيرها . وكذلك الحفاظ على الاموال العامة للصندوق خصوصاً بعد ما اصبح جلياً سوء ادارة المدعو محمد قائد الشاعري للصندوق وحدوث مخالفات وتجاوزات مالية وادارية كبيرة فخلال الفترة القصيرة التي شغل فيها منصب القائم بأعمال المدير التنفيذي للصندوق بتكليف من قبلنا فمنا بطرح الأمر امام مجلس الوزراء وترتب على ذلك صدور قرار من دولة رئيس الوزراء بتاريخ /2020/2 – مرفق المستند رقم (7) لا ثبات ذلك . والذي ينص على تكليف الأخ/ نزار علي جاوي مديراً تنفيذياً لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين . وايضا التخاطب من قبل رئيس الوزراء ووزارة المالية مع البنك المركزي بتعميد دفع الأخ/ نزار علي جاوي المدير التنفيذي للصندوق على شيكات السحب من حساب الصندوق كعارف ثاني في مخاطب التوقيع المعتمدة لدى البنك المركزي وتم الالتزام بالإجراءات المالية والقانونية ولم صرف مرتبات ومستحقات الجمعيات للأشهر من ديسمبر 2019م حتى شهر مارس 2020م . الا اننا تفاجئنا من القاضي المشكو به ومن غير ان يكون هناك دعوى او طلب من اطراف ذي صفة ومصلحة مشروعة وبتدخل الى جانب الموظوف على العمل محمد قائد الشاعري مرة اخرى ويوجه مذكرة بتاريخ 2020/3/9 الى محافظ البنك المركزي يأمر فيها بتوقف تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن تكليف الأخ/ نزار علي جاوي مديراً تنفيذياً للصندوق وتوجيه خطاب الى وزارة المالية بنفس الغرض – مرفق المستند رقم (8) لا ثبات ذلك
د. ابتهاج عبدالقادر الكمال
وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل
رئيس مجلس ادارة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين

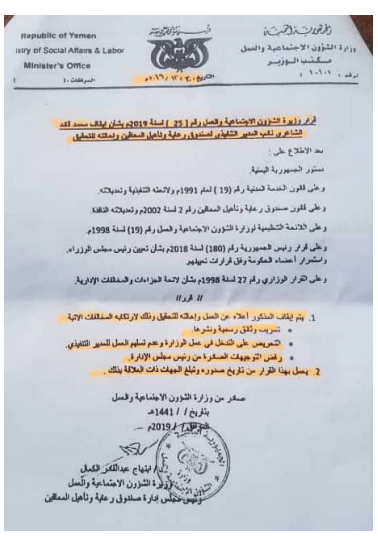

Republic of Yemen
Ministry of Social Affairs & Labor
Minister's Office
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
مكتب الوزير
التاريخ / / ٢٠١٩م
الموافق
قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ( 25 ) لسنة 2019م بشأن إيقاف سحب الأخ/ محمد قائد الشاعري نائب مدير التنفيذي لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين وإحالته للتحقيق
بعد الاطلاع على :
دستور الجمهورية اليمنية.
وعلى قانون الخدمة المدنية رقم (19) لعام 1991م ولائحته التنفيذية وتعديلاته.
وعلى قانون صندوق رعاية وتأهيل المعاقين رقم 2 لسنة 2002م وتعديلاته النافذة
وعلى اللائحة التنظيمية لوزارة الشؤون الاجتماعية وفصل رقم (19) لسنة 1998م.
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (180) لسنة 2018م بشأن تعيين رئيس مجلس الوزراء.
واستمرار أعضاء الحكومة وفق قرارات تعيينهم
وعلى القرار الوزاري رقم 27 لسنة 1998م بشأن لائحة المزايدات والمناقصات الإدارية
// قرر //
1. يتم إيقاف المذكور أعلاه عن العمل وإحالته للتحقيق، وذلك لارتكابه المخالفات الآتية:
- تسريب وثائق رسمية ونشرها.
- التحريض على التدخل في عمل الوزارة وعدم تسليم العمل للمدير التنفيذي.
- رفض التوجيهات الصادرة من رئيس مجلس الإدارة.
2. يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وتبلغ الجهات ذات العلاقة بذلك.
صدر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
بتاريخ / / 1441هـ
الموافق / / 2019م
د. ابتهاج عبدالقادر الكمال
وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل